Distr.
GENERAL

S/1997/542
11 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة من الأمين العام الى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل الرسالة المرفقة المؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ الواردة من الممثل السامي، السيد كارلوس وستندورب، بشأن تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

وسيكون من دواعي تقديري أن تحيطوا أعضاء مجلس الأمن علما بها.

(توقيع) كوفي عنان

المرفق

رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة الى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير السادس عن أنشطة الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

وسيكون من دواعي تقديري أن تتيحوا هذا التقرير لمجلس الأمن.

(توقيع) كارلوس وستندورب

تقرير مقدم الى الأمين العام من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

أولا - مقدمة

١ - وافق مجلس الأمن، في القرار ١١١٢ المؤرخ ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٧، على تعيين ممثلا ساميا، وأكد من جديد ما يوليه من أهمية لدور الممثل السامي "في رصد تنفيذ اتفاق السلام وتوجيه وتنسيق أنشطة المنظمات والوكالات المدنية المشتركة في مساعدة الأطراف على تنفيذ اتفاق السلام".

٢ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلب فيه الى الأمين العام أن يقدم الى المجلس التقارير الواردة من الممثل السامي، طبقا للمرفق ١٠ لاتفاق السلام ونتائج مؤتمر لندن المنعقد يومي ٨ و ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، أقدم طيه هذا التقرير الى مجلس الأمن.

٣ - ويغطي هذا التقرير التطورات التي جرت في المجالات المبينة أدناه أثناء الفترة الممتدة من بداية نيسان/أبريل ١٩٩٧ الى نهاية حزيران/يونيه ١٩٩٧.

ثانيا - الجوانب المؤسسية

مكتب الممثل السامي

٤ - تم في الفترة الوارد ذكرها تحقيق بعض النتائج الإيجابية في إتاحة حياة يسودها السلام في البوسنة والهرسك بفضل الجهود المشتركة للمجتمع الدولي والأطراف البوسنية. وتتحمل السلطات في البوسنة والهرسك حاليا المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الشق المدني في اتفاق السلام - وتتمثل هذه السلطات في المؤسسات المشتركة وقيادات الكيانات. والعمل المشترك المنسق والبنّاء من جانب ممثل الشعوب الثلاثة هو وحده الكفيل بجعل عملية السلام في هذا البلد لا رجعة فيها. غير أنه مما يدعو للأسف أن عدم توافر الإرادة السياسية للتعاون بصورة بنّاءة، وخطر عودة عقلية المواجهة من جديد، وعدم الثقة المتبادل، والاتهامات المتبادلة ما زالت تعوق عملية السلام. وينبغي عدم القبول بذلك. ومن ثم، فإن من الأهمية بمكان الحفاظ على الحركية الإيجابية وتطويرها، وتعزيز الأساس الذي يقوم عليه "البيت البوسني المشترك" وفي اعتقادي، فإن من الممكن تحقيق ذلك عن طريق استمرار تنفيذ جميع الأطراف للاشتراطات المبينة بوضوح في إعلان سنترا.

٥ - وواصل مقري في سراييفو وأمانة مكتبي في بروكسل، في الفترة المستعرضة، العمل على تنسيق عمليات أنشطة التنفيذ المدني داخل البوسنة والهرسك، بالإضافة الى إجراء الاتصالات مع مقار المنظمات والوكالات المنفذة المعنية، والقيام قدر الإمكان، بالمتابعة الوثيقة لمختلف المنتديات الدولية التي تعالج تنفيذ عملية السلام في البوسنة.

٦ - وكما هو منصوص عليه في قرار التحكيم المؤرخ ١٤ شباط/فبراير، والنتائج التي توصل إليها مؤتمر فيينا المعقود في ٧ آذار/ مارس، فإن نائب الممثل السامي الذي تم تعيينه للعمل كمشرف في برتشكو، يمارس أعماله في إطار الهيكل القائم لمكتب الممثل السامي. وقد أنشأ مكتبه في برتشكو في ١١ نيسان/ أبريل. وأقام تعاونا وثيقا مع جميع المنظمات الدولية المنفذة. أما بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، بما في ذلك قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة، ومكتب الشؤون المدنية التابع للأمم المتحدة، فإنها تشترك في مكان واحد مع مكتب المشرف لتيسير التنسيق وتخفيض نفقات الإدارة.

٧ - وأعطيت الأولوية لإنشاء مؤسسات مشتركة عاملة في البوسنة والهرسك، بالإضافة الى التنسيق على الصعيد الإقليمي ورصد الحالة على أرض الواقع. وواصلت المكاتب الإقليمية التابعة لي في موستار وتوزلا وبانيا لوكا تيسير الاتصالات على الصعيد المحلي لتعزيز التعاون المشترك بين الكيانين.

٨ - وخلال الفترة الوارد وصفها، فإن إنهاء تكليفات غالبية الموظفين الدوليين المعارين لمكتب الممثل السامي من جانب حكوماتهم، قد أسفر عن حركة دوران كبيرة للموظفين. وأود أن أعرب عن شكري للحكومات التي استبدلت أو مددت فترة خدمة الموظفين. غير أنه يبدو من الضروري استمرار المساهمة في هذا المجال.

مجلس تنفيذ اتفاق السلام

٩ - إن المجتمع الدولي عاقد العزم على تعزيز التزامه التام باتفاق السلام في البوسنة والهرسك بوصفه الوسيلة الوحيدة لتأمين مستقبل لشعب البوسنة قابل للاستمرار. وهناك أيضا تصميم على ضرورة تذكير السلطات في البوسنة والهرسك نفسها بالتزام بموجب الاتفاق والضغط عليها لتعزيز عملية السلام على نحو متزايد.

١٠ - ولذلك، إن اجتماع المجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ السلام المعقود في ٢ نيسان/أبريل في استنبول على مستوى مديري الشؤون السياسية، قد بحث الوسائل الكفيلة بدفع تنفيذ اتفاق السلام قدما الى الأمام. ونتيجة لذلك، عقد في سنترا بالبرتغال يوم ٣٠ أيار/ مايو اجتماع على المستوى الوزاري للمجلس التوجيهي التابع لمجلس تنفيذ اتفاق السلام، دعيت لحضوره السلطات في البوسنة والهرسك. وحدد الإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع بصورة واضحة الأداء المتوقع بالضبط من جانب السلطات في الأشهر القادمة، بما في ذلك عدد من الإجراءات المحددة التي يتعين اتخاذها دون إبطاء.

ثالثا - تنسيق التنفيذ المدني

التنسيق العام

١١ - أسهم كبار ممثلي الوكالات المنفذة الرئيسية بما لهم من تأثير في أعمال الاجتماع المعقود في سنترا. عدا ذلك، استمرت عملية عقد اجتماع لهذه الوكالات في مكتبي في بروكسل مباشرة بعد كل اجتماع للهيئة التوجيهية.

١٢ - واستمرت المناقشات بصورة منتظمة مع ممثلي الحكومات والمنظمات على جميع المستويات. وقد بذلت جهودا دؤوبة للتشاور شخصيا مع الزعماء المعنيين. وأقدر كثيرا الدعم الذي تلقيته منهم. وشاركت الأمانة التابعة لي في بروكسل بصفة خاصة في مواصلة الاتصالات، الوثيقة قدر الإمكان، مع الشركاء الدوليين، وكذلك في تقديم تنبؤات أساسية على المدى الأطول بالقضايا ذات الصلة بالتنفيذ المدني.

١٣ - وفي سراييفو، واصلت عقد اجتماعات للمديرين بصورة منتظمة، بمشاركة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، ومفوض قوة الشرطة الدولية، والمبعوث الخاص لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقائد قوات تثبيت الاستقرار، ورئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١٤ - وتم تعزيز فرقة العمل الاقتصادي، التي تجتمع بانتظام في سراييفو وذلك عن طريق إنشاء أمانة لها. ولا تزال فرقة العمل الاقتصادي الأداة الرئيسية لضمان تنسيق مبادئ السياسة العامة الاقتصادية وأولويات المساعدة الدولية في مجال الإعمار.

١٥ - وتمكنت فرقة العمل المعنية بالإعمار والعودة من الجمع بين الوكالات والمنظمات الرئيسية المعنية بالإعمار الاقتصادي وعودة اللاجئين. وسعت الى مضاعفة أثر الموارد المحدودة الى أقصى حد ممكن لدعم العودة المستدامة. وفي التقرير المقدم في نيسان/أبريل الى مجتمع المانحين والبلدان المضيفة، حددت فرقة العمل وجود فجوة رئيسية في التمويل في قطاع الإسكان. ومن بين توصياتها، توجيه نداء الى البلدان المضيفة لكي لا تعيد الى الوطن الأشخاص الذين سيصبحون في أقلية إثنية عند العودة، وتقديم خطط حافزة على العودة الى الوطن وضمانات لخطط قروض الإسكان. وتعكف فرقة العمل حاليا على إنشاء أفرقة عمل إقليمية.

١٦ - واجتمعت فرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان في ٧ أيار/ مايو، واستعرضت التقدم المحرز في المجالات ذات الأولوية المحددة في اجتماعها السابق، بما في ذلك إنشاء مؤسسات لحقوق الإنسان، وتطوير ثقافة حقوق الإنسان من خلال الإعلام والتثقيف ومبادرات لإرساء الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون. وواصلت الهيئة التوجيهية التابعة لمركز تنسيق حقوق الإنسان أعمالها في إعادة تشكيل جهود التنسيق من أجل القيام بمبادرات أطول أجلا، وكذلك رصد القضايا المباشرة، والاستجابة لها بمزيد من الفعالية؛ وأنشأت الهيئة أفرقة متخصصة داخل مركز تنسيق حقوق الإنسان لمعالجة القضايا التي تتسم بأهمية خاصة.

١٧ - ولا تزال فرقة العمل المعنية بحرية التنقل تشكل محفلا قيما لاستكشاف مختلف السبل الكفيلة بتعزيز حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات.

<u>المؤسسات المشتركة في البوسنة والهرسك</u>

١٨ - يواصل مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء والجمعية البرلمانية، المنصوص عليها في المرفق ٤ من اتفاق السلام، الاجتماع بانتظام، غير أنه بسبب عدم وجود هيكل إداري، وعدم اتخاذ القرار حتى الآن بشأن

الموقع النهائي، لم يتحقق سوى النذر اليسير بتشجيع أو دعم من جانب مكتبي. ومع الموافقة على مجموعة البداية السريعة في حزيران/ يونيه الماضي، فإن الفرصة متاحة حاليا لكي تركز المؤسسات المشتركة على الحاجة الى توفير الموظفين والهياكل الأساسية اللازمة لدعم تلك المؤسسات وتنفيذ قراراتها.

١٩ - وقد وضع إعلان سنترا المؤرخ ٣٠ أيار/ مايو مجموعة واضحة من التوجيهات والأهداف للأشهر القادمة. وأعطى ذلك قوة دفع الى حد ما لعمل المؤسسات المشتركة؛ وينبغي الحفاظ عليها. وتم تحديد مجموعة من المواعيد النهائية المحكمة بالإضافة الى عدد من التدابير الممكن اتخاذها في حالة عدم الامتثال. ومن الضروري استمرار التركيز على هذه الأهداف، وينبغي أن يكون المجتمع الدولي على استعداد لاتخاذ الإجراءات اللازمة وممارسة الضغط المناسب في حالة عدم تقيد المؤسسات بالتزاماتها.

مجلس الرئاسة

٢٠ - عقد مجلس الرئاسة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أربع دورات عمل عادية. وأعطت المهام والمواعيد النهائية المحددة التي نص عليها إعلان سنترا دفعا جديدا لعمل مجلس الرئاسة. ووافق مجلس الرئاسة على قانون المصرف المركزي وقانون الميزانية، وأنشأ فريقا عاملا معنيا بعلم البوسنة والهرسك المشترك ورموزها.

٢١ - أعطيت الأولوية، في معظم الدورات المعقودة مؤخرا، لملاك موظفي وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي والقنصلي للبوسنة والهرسك. وبالرغم من أنه تم، فيما يبدو، التوصل الى اتفاق حول عدد السفارات والقنصليات للبوسنة والهرسك، فإن العديد من المسائل الأساسية، مثل التوزيع الدقيق للمناصب، أو مكان الوزارة ذاتها، لا تزال بدون حل.

٢٢ - وهناك عدد آخر من المسائل الحاسمة لا يزال يتعين على مجلس الرئاسة أن يعالجها، ومنها إقامة علاقات دبلوماسية بين البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

مجلس الوزراء

٢٣ - كان مجلس الوزراء أنشط المؤسسات المشتركة على الإطلاق، إذ عقد ثماني دورات رسمية، وعددا من الدورات "الاستثنائية"، ومعتكف عمل لمدة يومين في كرواتيا. وعمل مكتبي بشكل مكثف مع أعضاء مجلس الوزراء، ونواب الوزراء وموظفيهم لتعجيل اعتماد مجموعة البداية السريعة من التشريعات الأساسية، وتوج ذلك باعتماد البرلمان لها في ٢٠ حزيران/يونيه. وأثناء هذه الفترة، نظر المجلس أيضا في مسائل تتراوح بين الطيران المدني والاتصالات السلكية واللاسلكية، ولكن بدون نتائج ملموسة.

٢٤ - وبدون هياكل إدارية، يظل المجلس، في الواقع، فريقا عاملا موسعا لا غير. وبالرغم من اتخاذ قرار في ١٥ نيسان/ابريل بإنشاء فريق محدود شبيه بأمانة يتألف من ممثلين من موظفي كل من الرئيسين،

لا يوجد حتى الآن أي تنسيق فعلي، وفي كل دورة يستنفد قدر كبير من الوقت في مناقشة جداول الأعمال وآليات الاجتماعات.

٢٥ - وستكون الأولوية بالنسبة لي تغيير هذا الوضع، والعمل على ضمان أن تكون هذه المؤسسة مجهزة لتعالج برنامج عملها الملح بفعالية. ويقتضي الكثير من التزامات سنترا اتخاذ المجلس لإجراءات فورية، بما في ذلك بشأن الجنسية وجوازات السفر، والممرات الحدودية، والاتصالات السلكية واللاسلكية بين الكيانين والطيران المدني، وعرض واعتماد المجموعة المقبلة من التشريعات الأساسية (مجموعة البداية السريعة الثانية).

الجمعية البرلمانية

٢٦ - عقد كل من مجلسي الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك دورته الثالثة في المتحف الوطني في سراييفو في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. واعتمدا سبعة قوانين بشأن المصرف المركزي، والدين الخارجي، والتجارة الخارجية، والسياسة الجمركية، والتعريفات الجمركية، والحصانة، والميزانية/تنفيذ الميزانية، من مجموعة البداية السريعة من التشريعات.

٢٧ - ونظم مكتبي الدورة التأسيسية الأولى للمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في ٢٣ أيار/مايو. وقد حضرها القضاة التسعة جميعهم (ستة معينون من برلماني الكيانين وثلاثة قضاة دوليون). وهناك فريق عامل، يتألف من عدة أعضاء في المحكمة بمن فيهم أحد القضاة الدوليين، ويشارك فيه مكتبي، يجتمع بانتظام لصياغة النظام الداخلي للمحكمة.

٢٨ - وأقر برلمان البوسنة والهرسك قانون المصرف المركزي في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ولم يتم التوصل بعد الى اتفاق بشأن تصميم القسائم التي سيصدرها المصرف المركزي. وقد يتحقق ذلك في غضون بضعة أيام؛ وهذه هي المسألة الوحيدة التي لا يزال يتعين حلها بالنسبة الى رسالة النوايا الموجهة الى صندوق النقد الدولي، التي تمهد بدورها السبيل لمؤتمر المانحين. والعمل جار بشكل مكثف لكي يكون المصرف المركزي جاهزا للعمل في الموعد المقرر في منتصف آب/أغسطس. ووضع مجلس المحافظين، بمساعدة صندوق النقد الدولي، الهيكل التنظيمي للمصرف المركزي، وأتوقع أن يتم عما قريب تعيين كبار المديرين.

٢٩ - ووفقا لإعلان سنترا، عقدت اللجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية دورتها الافتتاحية في ١ حزيران/يونيه وتلتها دورة عمل على مستوى وزراء الدفاع في ٤ حزيران/يونيه، صيغ فيها النظام الداخلي. وتم تناول النظام الداخلي في دورتي اللجنة اللاحقتين المعقودتين في ١٦ و٢٠ حزيران/يونيه وفي الدورة الأخيرة لمجلس الرئاسة المعقودة في ٢٧ حزيران/يونيه. وأثناء المناقشات، التي ترأسها مكتبي وحضرتها القوة المتعددة الجنسيات لتثبيت الاستقرار ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تم تقليص الخلافات الى مسألتين معلقتين هما: رئاسة وعضوية اللجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية.

التشريعات الأساسية

٣٠ - أعد أحد الأفرقة العاملة التي عينها مجلس الوزراء مشروع قانون للجنسية للبوسنة والهرسك وذلك بالتعاون الوثيق مع مكتبي ومع مجلس أوروبا. ولم يتم الاتفاق حول بعض المسائل الحساسة سياسيا، وسيتعين على مجلس الوزراء، الذي تلقى مشروع القانون لاعتماده، أن يحل هذه المسائل.

٣١ - وفور اعتماد قانون الجنسية للبوسنة للبوسنة والهرسك، سيتعين على الكيانين تحقيق اتساق قانوني الجنسية لديهما مع ذلك القانون. وسيقدم مكتبي، بالتعاون مع مجلس أوروبا، مساعدته للكيانين في هذا الصدد؛ ويتوقع أن تبدأ العملية في أقرب وقت ممكن.

٣٢ - ومعروض أيضا على مجلس الوزراء مشروع قانون جوازات السفر، الذي ينظم شكل الجوازات وطريقة اصدارها لكي يعتمده. وبما أنه تعذر على الفريق العامل اتخاذ قرار بشأن تصميم الجواز وبشأن اختصاص الاصدار، سيتولى مجلس الوزراء حل هاتين المسألتين.

٣٣ - والتشريعات التي تعتمدها الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لا تدخل حيز النفاذ قبل نشرها رسميا. ووافق مجلس الوزراء، بناء على مبادرته الخاصة، على قانون بشأن الجريدة الرسمية للبوسنة والهرسك. وهو حاليا معروض على الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك.

اللجان المشتركة

٣٤ - ترد أنشطة اللجنة المؤقتة للانتخابات (المرفق ٣)، التي ترأسها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في فروع هذا التقرير المتصلة بالانتخابات.

٣٥ - وواصلت لجنة حقوق الإنسان (المرفق ٦) ولجنة المطالبات العقارية (المرفق ٧) عملهما. وبالرغم من أهمية هاتين المؤسستين، فإن الجهود الملموسة التي بذلتها سلطات البوسنة والهرسك وسلطات الكيانين لإدماجهما في نظمها القانونية قليلة جدا، ولا يزال تعاون السلطات مع هاتين المؤسستين وامتثالها لهما أقل بكثير من المستوى المطلوب.

٣٦ - وتواجه دائرة حقوق الإنسان ودائرة أمين المظالم ولجنة المطالبات العقارية جميعها نقصا خطيرا في التمويل. ودعت الهيئة التوجيهية، في اجتماعها في سنترا، السلطات الى اتخاذ تدابير فورية لتوفير التمويل لهذه المؤسسات عن طريق ميزانية المؤسسات المشتركة للبوسنة والهرسك.

٣٧ - وبالرغم من حالـة التمويل الحرجة، لا يزال نطاق عمل المؤسسات الثلاث جميعها يتسع. فحتى ٣٠ حزيران/يونيه، فتح مكتب أمين مظالم حقوق الإنسان ٦٩٢ ١ ملفا مؤقتا، وسجل ٧١٣ قضية، وأصدر ١٠

تقارير ختامية في قضايا فردية وثمانية تقارير خاصة؛ وكلل ٣٨ طلبا متصلا بإجراءات مؤقتة بالنجاح. ولم تنفذ السلطات ٢١ طلبا. والى حد هذا التاريخ، سجلت دائرة حقوق الإنسان ٤٣ قضية واتخذت ١١ قرارا بشأن مقبولية الطلبات. وحتى ٢٤ حزيران/يونيه، تلقت لجنة المصالبات العقارية قرابة ٠٠٠ ٣١ مطالبة، واتخذت زهاء ٤٠٠ ١ قرار، وأرسلت ٤٥٠ فتوى الى المشرف في برتشكو. وفتحت اللجنة، بالإضافة الى مكاتبها في سراييفو، ولوكافيكا وموستار، ثلاثة مكاتب لجمع المطالبات في منطقة برتشكو في حزيران/يونيه.

٣٨ - ولم تعين سلطات البوسنة والهرسك رسميا حتى الآن رسميا وكيلا لتأمين الاتصال مع الدائرة. وأجرى الاتحاد عملية إخلاء بما يتعارض مع أمر بإجراء مؤقت أصدرته الدائرة، ولم تستجب جمهورية صربسكا لاستدعاءات للشهادة موجهة من الدائرة. وبالمثل، تواجه دائرة أمين المظالم نقصا في التعاون من جانب السلطات على جميع الصعد، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

٣٩ - وسيواصل مكتبي العمل مع لجنة حقوق الإنسان ولجنة الممتلكات لضمان التعاون التام من جانب السلطات وتنفيذ توصيات كل مؤسسة، بما في ذلك من خلال صياغة تشريع للتنفيذ، حسب الاقتضاء. وسيتولى مكتبي أيضا رصد وتنسيق التدخل في الحالات التي لا تتعاون فيها السلطات مع دائرة حقوق الإنسان أو دائرة أمين المظالم أو لجنة الممتلكات، أو التي لا تحترم فيها قرارات هذه المؤسسات.

٤٠ - وقامت لجنة المحافظة على المعالم الوطنية (المرفق ٨)، التي تنسقها وتمولها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بإنشاء أمانتها العاملة فضلا عن أمانة علمية في باريس. وعقدت اللجنة دورتها الرابعة في ١٢ و١٣ أيار/مايو وأجرت انتقاء أولا للمعالم والمواقع، بغرض إعداد قائمة موحدة للتراث الوطني المعتمد.

٤١ - ولم تقدم اللجنة المعنية بالمؤسسات العامة (المرفق ٩) توجيها للأفرقة العاملة التقنية، التي أنشئت لدراسة مشاكل تنفيذية محددة. والوضع حاد بصورة خاصة في قطاعي الطاقة والسكك الحديدية. وقد أهبت برئيسي وزراء الكيانين أن يدرسا المشكلة الشاملة المتعلقة بالمؤسسات العامة ويوجدا حلا للمأزق السياسي الكامن وراءها. وإضافة الى ذلك أصدرت إدارتي القانونية فتوى قانونية بشأن مركز الشركات والمؤسسات المنفصلة التي نشأت أثناء الحرب.

الانتخابات

٤٢ - سيكون إجراء الانتخابات البلدية السليمة في إطار المؤسسات المشتركة المنشأة حديثا، وفي مؤسسات الكيانين، ذا أهمية حاسمة لتطور البوسنة والهرسك في المستقبل. ومنذ تقديم تقريري الأخير، واصلت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إشرافها على الإعداد للانتخابات البلدية وإجرائها.

٤٣ - وواصلت اللجنة المؤقتة للانتخابات أعمالها التنظيمية للانتخابات البلدية، مع إيلاء الاهتمام بصورة خاصة لمنطقتي موستار وبرتشكو. وتقرر إجراء الانتخابات في موستار في بلديات المدن الست وكذلك في مجلس المدينة. وستجرى الانتخابات في إطار النظم والقواعد التي وضعتها اللجنة المؤقتة للانتخابات، بالاستثناء تخصيص المقاعد، الذي سيجري وفقا للمواد ذات الصلة من النظام الداخلي المؤقت لموستار. وبذلك، سيتسنى التخصيص الكامل لجميع المقاعد الخاصة بمجلس مدينة موستار، بما في ذلك المقاعد المحجوزة من أجل "مجموعة الآخرين". وبالاضافة إلى ذلك، قررت اللجنة المؤقتة للانتخابات وجوب ضم مرفق عن برتشكو إلى النظم والقواعد، يبرز فيها دور مشرف برتشكو.

٤٤ - وبدأ في أيار/ مايو التسجيل التأكيدي للناخبين في البوسنة والهرسك، وهو الذي سيحدد الناخبين تحديدا واضحا. وكما سبق إبلاغه، وضعت اللجنة المؤقتة للانتخابات قواعد تسمح للاجئين بالإدلاء بأصواتهم في المكان الذي يعتزمون الإقامة فيه وتعطي النازحين حق الإدلاء بصوتهم في المكان الذي يقيمون فيه في الوقت الحالي، بشرط تقديم ما يثبت اقامتهم المستمرة قبل ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦. وقد كشف الإشراف الدولي الكامل على عملية التسجيل عن مخالفات في التسجيل، فضلا عن محاولات احتيالية لتسجيل الناخبين في مناطق معينة، بانيا لوكا، بريجيدور، غراديسكا، كوتور فاروس، صربسكي درفار، صربسكي كليبوك/ربنيك، برتشكو، زبتشي وكابلييينا. وفي الحالات التي ثبتت فيها الإدعاءات، حذفت أسماء المرشحين من القوائم الحزبية واستبعد أعضاء لجان الانتخابات المحلية ومراكز تسجيل الناخبين، وجرت إعادة تسجيل الناخبين. وسوف تعزز هذه الجهود المبذولة لضمان نزاهة عملية التسجيل القبول الشامل لسجل الناخبين النهائي، مما يؤدي إلى إنجاز انتخابات بمعايير أعلى مما حدث في عام ١٩٩٦.

٤٥ - ولم يتم التوصل إلى حل لإعادة التنظيم الإقليمي داخل الاتحاد، مما ترك ١٨ بلدية يقسمها خط الحدود بين الكيانين دون سلطات حاكمة. ولم تعتمد الجمعية البرلمانية للاتحاد بعد قانون إعادة التنظيم الإقليمي والبلديات الجديدة، مما يؤدي بالفعل إلى حرمان نحو ٠٠٠ ٦٠ ناخب من التصويت في الانتخابات البلدية المقبلة. وفي هذه المرحلة المتقدمة من العملية الانتخابية، لم يعد من الممكن، من الناحية التنفيذية، إشراك هؤلاء الناخبين في العملية الانتخابية، في حالة اعتماد قانون من هذا القبيل.

٤٦ - وقد أنشأت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فريقا مشتركا بين الوكالات للتخطيط لما بعد الانتخابات، كما طلب مؤتمر لندن للسلام، ويتولى الفريق مسؤولية التخطيط لتنفيذ نتائج الانتخابات وإدارة الفترة التالية للانتخابات. وقد تم الاتفاق على خطة لتنفيذ الانتخابات بين بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتبي، على أساس المبادئ المتمثلة في أن تنفيذ نتائج الانتخابات هي: مسؤولية سلطات البوسنة والهرسك؛ وجزء مكمل للعملية الانتخابية وهي ترتكز بالتالي على أحكام في النظم والقواعد؛ ويجري التصديق عليها في عملية من خطوتين، تضمن عدم صدور التصديق النهائي إلا بعد أن يتم تنصيب المجالس البلدية الجديدة بنجاح.

٤٧ - وقد تم التصديق على خطة تنفيذ الانتخابات في سنترا في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٧، ووفقا لهذه الخطة، ستجرى إدارة الفترة اللاحقة للانتخابات برصد تنفيذ السلطات لنتائج الانتخابات، وبالتنسيق الوثيق

لرد دولي في حالة عدم الامتثال، وتحقيقا لذلك، تتوخى الخطة إنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات لتنفيذ نتائج الانتخابات ولجان فرعية تابعة لها.

المسائل المتعلقة بالاتحاد

٤٨ - استمر تحسن مناخ الأمن في جميع أنحاء الاتحاد، بما في ذلك، في موستار. إلا أن هناك بعض التشريعات الأساسية، المجمدة سياسيا في غرفتي الاتحاد وجمعيات الكانتونات، تعرقل عملية التنفيذ.

٤٩ - وقد أدى اعتماد مجلس النواب لمشروع قانون مقترح من البوسنة بشأن البلديات المقسمة والجديدة إلى مقاطعة حزب الوحدة الديمقراطية الكرواتية للدورات. ونظرا لقرب الانتخابات البلدية وعدم تمكن البرلمان الاتحادي من التوصل إلى حل توفيقي بشأن قانون البلديات، يبدو أنه لا بد من حرمان نحو ٦٠ ٠٠٠ ناخب من الذين يعيشون في بلديات مقسمة في الاتحاد.

٥٠ - ولم تنشأ حتى الآن مدينة سراييفو، مع ضمان تقاسم الحكم بين المجموعات المحلية الثلاث جميعها. وقد اعتمدت الغرفتان على السواء تعديلات الدستور الاتحادي المتعلقة بسراييفو وموستار، ومع ذلك، فبالرغم من قرار المحفل الاتحادي المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل وقرار الاجتماع الاتحادي المؤرخ ٦ حزيران/يونيه، توقفت التعديلات في دستور كل من كانتوني الهرسك نيريتفا وسراييفو على مستوى الكانتونات. وما زال حزب الوحدة الديمقراطية الكرواتية بموستار غير مستعد لإدراج المبادئ الخاصة بالمدينة الموحدة في دستور الكانتون.

٥١ - واشترط الاجتماع الاتحادي المعقود في ٦ حزيران/ يونيه إنشاء قوة شرطة موحدة لكانتون الهرسك نيريتفا، اعتبارا من ١٦ حزيران/يونيه على أن يتم ذلك مع بداية تموز/يوليه. ورغم ما يتسم به ذلك من استعجال اعترض حزب الوحدة الديمقراطية الكرواتية بالكانتون على تفاصيل التكوين الوطني لشرطة الكانتون، وأثار البوسنيون شواغل أمنية بالنسبة للشرطة البوسنية في المناطق التي توجد بها أغلبية كرواتية، مما أوجد عقبات خطيرة في سبيل إنشاء قوات مشتركة للشرطة.

جمهورية صربسكا

٥٢ - منذ أن قدمت تقريري الأخير (S/1997/310، المرفق، التذييل)، عقدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا أربع دورات. وما زالت عملية تشكيل أساس قانوني في جمهورية صربسكا مستمرة. غير أنني أشعر بقلق لأن هناك عددا من القوانين التي اعتمدتها الجمعية الوطنية تتضمن أحكاما لا تتفق مع دستور البوسنة والهرسك. وقد قدم مكتبي عددا من التعديلات المقترحة لتحقيق الاتساق بين هذه القوانين ودستور البوسنة والهرسك. وسيجري استعراض قانون الشؤون الداخلية من قبل مجلس أوروبا.

٥٣ - وبالرغم من أوجه القصور الدستورية التي ينطوي عليها "الاتفاق بشأن العلاقات الموازية الخاصة" بين جمهورية صربسكا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ما زالت حكومة جمهورية صربسكا تحاول تنفيذ هذا الاتفاق. ففي إطار هذا الاتفاق، وقعت جمهورية صربسكا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا عددا من البروتوكولات بشأن ما يلي: تنظيم نقل السلع والخدمات، والحماية الصحية، والتعليم، والعلوم والثقافة، والنقل والمواصلات وما إلى ذلك. ولم يحرز أي تقدم في تحقيق التوافق بين هذا الاتفاق ودستور البوسنة والهرسك. وما زال يتعين على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ترشيح عضوين في الفريق العامل، الذي يرأسه مكتبي، والمنشأ لهذا الغرض.

٥٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر نواب الجمعية الوطنية المنتخبون في إقليم الاتحاد في المشاركة في أعماله دون حلف اليمين أو مصادفة مشاكل أو عقبات جسيمة. وقد قام مكتبي وقوة الشرطة الدولية بتوفير دعم السوقيات للنواب من الاتحاد.

٥٥ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه، اتخذ رئيس جمهورية صربسكا قرارا بوقف وزير الداخلية بسبب ادعاءات متعلقة بالفساد. ومع رفض الحكومة، بتوجيه من قيادة الحزب الديمقراطي الصربي في بالي تنفيذ هذا القرار وقرارها اللاحق بحل البرلمان، اندلعت أزمة دستورية وسياسية خطيرة، لا تظهر بوادر حلها حتى الأسابيع الأولى من تموز/يوليه. وتعكس هذه الأزمة صدعا متزايدا بين المتشددين في الحزب الديمقراطي الصربي والذين يريدون تنفيذ اتفاق السلام، من المحتمل أن تترتب عليه نتائج خطيرة على عملية التنفيذ.

٥٦ - واتقدم استنادا إلى الافتراض الذي مؤداه أن قرار رئيس جمهورية صربسكا بحل جمعية تلك الجمهورية يتفق مع أحكام دستورها. وفي هذا السياق فإني أولي أهمية قصوى لقيام أجهزة جمهورية صربسكا بالتصرف وفقا للأمر الدستوري، أي دستور كل من البوسنة والهرسك وجمهورة صربسكا، وكذلك اتفاق السلام.

وسائط الإعلام

٥٧ - ما زال مناخ وسائط الإعلام في البوسنة والهرسك بعيدا عن الكمال، وخاصة في جمهورية صربسكا وغرب الهرسك. ومن المسلم به على نطاق واسع أن هناك علاقة وثيقة بين السيطرة على وسائط الإعلام والأنشطة السياسية، وإرادة الامتثال لاتفاق السلام بالفعل، أيضا. ويواصل مكتبي رصد وسائط الإعلام المحلية سواء بشكل مستقل أو في إطار لجنة الخبراء الإعلاميين التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن نبحث كيفية التمكن من متابعة الحكم الوارد في إعلان سنترا والقاضي بأن الممثل السامي له الحق في تحجيم أو وقف أي شبكة أو برامج إعلامية يتناقض ناتجها بصورة مستمرة وسافرة مع روح أو نص اتفاقية السلام. ويستمر الدور التنسيقي الذي يقوم به مكتب الممثل السامي فيما يتعلق بوسائط الإعلام المستقلة، باجتماعات شهرية لجميع المانحين الرئيسيين تعقد بمكاتبي في سراييفو.

٥٨ - وأيد اجتماع سنترا كذلك هدف أن يكفل، مع نهاية العام، لكل جماعة كبيرة، في كل جزء من أجزاء البوسنة والهرسك سبل الوصول إلى أخبار الإذاعة أو التلفزيون المستقلة، ودعا الحكومات إلى دعم المرحلة الثانية من تطوير شبكة الإذاعة المفتوحة، وإلى وضع خطة في هذا الشأن يتم تنسيقها من جانب مكتبي، وهو في سبيل القيام بذلك، في الوقت الحالي، في شكل مرحلة ثالثة من تطوير شبكة الإذاعة المفتوحة. وجرى التقدم في المرحلة الثانية بشكل جيد، مع استخدام جزء كبير من مبلغ ٦ ملايين دولار الذي تم التعهد به في العملية البالغة الأهمية المتمثلة في ترسيخ محطة التلفزيون البديل Alternativa Televizija وهي المحطة التابعة لشبكة الإذاعة المفتوحة في بانيا لوكا.

٥٩ - لقد أحرز تقدم سار في شبكة الإذاعة المفتوحة منذ أن قدمت تقريري الأخير، بتنسيق من مكتبي بوصفه مجلس إدارة اللجنة التوجيهية. وفي أيار/ مايو، توصلت شبكة الإذاعة المفتوحة ومحطة سراييفو "TVX" إلى اتفاق أدى إلى إمكان مشاهدة الناتج البرنامجي الكامل (ست ساعات) للشبكة في سراييفو، وفي مدن رئيسية أخرى في الاتحاد وفي بانيا لوكا، في الوقت الراهن.

٦٠ - والفريق الخاص للمحفل الاتحادي المعني بالمسائل المتعلقة بوسائط الإعلام، الذي يشترك مكتبي في رئاسته مع مكتب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، في سبيله إلى إنشاء لجنتين بوسنيتين/كرواتيتين مشتركتين لوضع قانون لوسائط الإعلام الاتحادية، وإجراء جرد لموجودات الإذاعة في الاتحاد، ومعظمها مملوكة لإذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك. وتؤكد الأزمة الأخيرة أن وسائط إعلام جمهورية صربسكا لا تتصرف وفقا لاتفاق دايتون، ويجب اتخاذ إجراءات وفقا للأحكام ذات الصلة من إعلان سنترا.

عودة اللاجئين والنازحين

٦١ - يظل تيسير العودة المستدامة للنازحين واللاجئين أمرا حاسما بالنسبة لعملية تنفيذ السلام الشاملة في البوسنة والهرسك. وتتفاقم العقبات التي تعترض سبيل العودة، على الصعيد السياسي، نتيجة لانعدام الأمن والعقبات الإدارية مثل رفض السلطات البلدية تسجيل العائدين أو إصدار أو قبول بطاقات الهوية، ونقص التمويل المتاح من أجل التعمير في قطاعات الإسكان والهياكل الأساسية، والهياكل الأساسية الاجتماعية والعمل. فجزء كبير من قدرة الإسكان التي كانت موجودة قبل الحرب قد دمرت أو يشغلها النازحون في الوقت الراهن، وقد تأخرت جهود التعمير الدولية بسبب إرجاء مؤتمر المانحين. ويعكف مكتبي، بشكل نشط، على إنشاء آلية تسمح باستخدام الأموال الدولية المحدودة بشكل يربط بين فكرة الشرطية، التي جرى تأكيدها في سنترا، وما يمارس على الميدان. لقد عاد أكثر من ٠٠٠ ٤٠ لاجئ من بلدان مضيفة في أوروبا إلى الوطن في النصف الأول من عام ١٩٩٧، ومن المنتظر أن يعود آخرون خلال أشهر الصيف. ولم يتم ما يخشى من تدفق الصرب من سلافونيا الشرقية إلى جمهورية صربسكا، وسوف يؤدي إلى تفاقم مشكلة الإسكان، إذا حدث.

٦٢ - وفي حين يعرب العديد من النازحين في جمهورية صربسكا وفي مناطق الاتحاد التي يسيطر عليها الكروات عن رغبتهم في العودة إلى مناطق لن يشكلون فيها أغلبية عرقية مرة ثانية، كان عدد الحالات الناجحة لعودة الأقليات قليلا وتشير مبادرة المدن المفتوحة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى تجديد الاهتمام بتيسير المجتمع الدولي العودة للعائدين من الأقليات. ومكتبي على استعداد للمساعدة في جهود التنسيق القائمة على أساس رغبة الأشخاص في العودة والقبول المحلي لحالات العودة.

٦٣ - ويعد كثير من مهام التنفيذ المدنية الشاملة التي يقوم مكتبي بتنسيقها، ومنها بناء المؤسسات المشتركة، ودعم الانعاش الاقتصادي، وإنشاء المواصلات وصلات النقل بين الكيانات وتوفير أساس لمجتمع مدني عامل، مهاما أساسية لتهيئة الظروف اللازمة لعودة النازحين واللاجئين، وفيما يتصل بالعودة، بشكل محدد، استمر مكتبي في تركيز جهوده في ثلاث ميادين رئيسية وإقامة صلات بين الإنعاش الاقتصادي وعودة اللاجئين في إطار فرقة العمل المعنية بالتعمير وعودة اللاجئين ودعم التحالف من أجل العودة وتنفيذ الاجراءات الخاصة بالعودة إلى برتشكو والعودة والتعمير في المنطقة الفاصلة.

حرية التنقل

٦٤ - تظل حرية التنقل التزاما مهيمنا في دستور البوسنة والهرسك واتفاق السلام. فهو عامل أساسي يساعد في انطلاقة الاقتصاد وفي المشاركة في الانتخابات وإعلان نتائجها. ويمكنني الإشارة إلى أن تقدما تدريجيا قد حدث في بعض المجالات إلا أنه يبقى الكثير مما يجب عمله لتهيئة الثقة في التنقل في أرجاء البوسنة والهرسك.

٦٥ - وتواصل نجاح برنامج خطوط الحافلات بين خط الحدود بين الكيانين الذي تتولى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تشغيله ويستخدم ٥٠٠ ١١ شخص هذا البرنامج أسبوعيا، منهم ٠٠٠ ٥ في سراييفو وحدها أسبوعيا. ولقد تمت أكثر من ١٠٠ زيارة ناجحة للمقابر خلال فترة صوم الفصح في شهري نيسان/أبريل وأيار/ مايو، وسافر حوالي ٠٠٠ ٤٥ من الحجيج دون عوائق إلى سراييفو لحضور القداس الذي أداه البابا في ١٣ نيسان/أبريل. ومنذ توقيع اتفاق إدارة الجمارك بين الكيانين عبرت أكثر من ٧٠٠ شاحنة محملة بالصادرات والواردات خط الحدود بين الكيانين.

٦٦ - وتتحسن حرية الانتقال ببطء في منطقة برشكو. فقد افتتحت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطين للحافلات في خط الحدود بين الكيانين. في بداية شهر أيار/ مايو. وفي ١ حزيران/يونيه فتح جسر طريق برشكو لانتقال الأفراد وحركة التجارة، وتتزايد أعداد الذين يستعملون هذا الطريق في كل يوم.

٦٧ - وأجرت قوة عمل الشرطة الدولية وقوة تثبيت الاستقرار في ١٥ أيار/ مايو مراجعة في سياسة نقاط التفتيش بتقليل عدد النقاط الثابتة مع تشجيع استخدام أساليب شرطة أفضل. ولقد أصبحت أية

نقطة تفتيش لا تحصل على موافقة مسبقة من قوة عمل الشرطة الدولية تعتبر غير قانونية. ولقد روعيت بعض الاستثناءات في حالات الطوارئ وضبط الحركة. ووافق الاتحاد على هذه السياسة، ورفضها كل من حكومة برلمان جمهورية صربسكا بدعوى أن قوة عمل الشرطة الدولية وقوة تثبيت الاستقرار قد تجاوزتا حدود ولايتيهما. ولقد أمر وزير داخلية جمهورية صربسكا سلطات الشرطة التابعة له بعدم التعاون في تنفيذ هذه السياسة ولكن شرطة جمهورية صربسكا تجنبت، بشكل عام، المواجهة باستثناء بعض الجيوب التي أذعنت للتوجيهات. ومن رأيي، فإن توجيهات جمهورية صربسكا بعدم التعاون في تنفيذ هذه السياسة تعتبر مخالفة للالتزامات الواردة في المرفق الثاني من اتفاق السلام.

٦٨ - وتم إزالة نقاط التفتيش غير القانونية في كلا الكيانين. وكان دعم قوة تثبيت الاستقرار حاسما. وإنني أرحب بالتعاون الوثيق بين قوة عمل الشرطة الدولية وقوة تثبيت الاستقرار وستواصل القوتان سعيهما لتنفيذ هذه السياسة.

٦٩ - وعلى الرغم من تخفيض عدد نقاط التفتيش فهنالك الكثير مما يجب عمله لزيادة الثقة. وهكذا فإن مكتبي يستمر في اتخاذ خطوات عاجلة لإصدار تعليمات توجيهية لجميع الجهات المعنية يطلب فيها الالتزام "بقواعد الطريق" والتأكد من الامتناع عن اعتقال المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب قبل تلقي رد من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يفيد بأنها قد عثرت على أدلة كافية تبرر الاعتقال. وإنني أواصل تشجيع جعل خطوط الحافلات تعمل على أسس تجارية، وإقامة نظام موحد للوحات المركبات تطبيقا لإعلان سنترا. وسأعتبر عدم التقيد بهذا الإجراء مخالفة للالتزامات مع ما يترتب على ذلك من تبعات في تلقي المساعدات المالية.

٧٠ - وعلى المدى الأبعد، تظل إعادة تشكيل قوة الشرطة وتدريبها وفقا للمبادئ الديمقراطية ذات أولوية وستؤدي إلى تحسن كبير في حرية التنقل. ولقد أحرز بعض التقدم في الاتحاد إلا أن جمهورية صربسكا قعدت عن التزامها بالبدء في العملية. ولقد دعا إعلان سنترا الأطراف للإسراع في العملية. إلا أن التدخلات السياسية في الكيانين أوقفت سير العملية. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل الجهد للتخفيف من قبضة القادة السياسيين على الشرطة المحلية حتى يمكن تحقيق تقدم في هذا المجال. وإن مكتبي بصدد إعادة فحص تعريف "قوات الشرطة المأذونة المشار إليه في المرفق ١ أ.

المفقودون والمقابر الجماعية

٧١ - لا تزال مسألة المفقودين شديدة التقلب بعد عام من التوقف والتقدم غير الكافي. ولا يزال العدد الصحيح للمفقودين غير مؤكد. وتلقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر طلبات لاقتفاء آثار أكثر من ٣٠٠ ١٩ شخص وتقدر السلطات البوسنية عدد المفقودين بنحو ٠٠٠ ٣٠ شخص. ولقد اتضحت، حتى الآن، حالة ١٠٠ ١ مفقود.

٧٢ - وتم الفراغ بنجاح - في شهر أيار/ مايو، من جمع بقايا الموتى من حفرتين في موقعين مختلفين أحدهما في الاتحاد والآخر في جمهورية صربسكا، وبسبب تعنت الطرفين لم يتم الاتفاق بعد على المواقع التي ستحفر في المستقبل.

٧٣ - ويجري تحت رعاية فريق الخبراء المعني بعمليات الحفر وبالمفقودين الذي يترأسه مكتبي ويتألف من منظمات دولية عديدة بذل قدر من الجهود لمساعدة عملية الحفر المشتركة للمقابر ولتحديد بقايا الموتى. وتشمل هذه مشاريع تضطلع بها جماعة الأطباء المناصرين لحقوق الإنسان لتدريب العلماء والتقنيين البوسنيين على تقنيات الحفر وتوفير منسق لمراقبة خبراء الطب الشرعي الدوليين لعمليات الحفر وإنشاء قاعدة بيانات لما قبل الوفاة وذلك لمساعدة الأطراف للتحقق من بقايا الموتى.

٧٤ - وأنشأت اللجنة الدولية للمفقودين صندوقا لمساعدة رابطات أسر المفقودين. ولقد دعمت اللجنة أيضا إنشاء قاعدة بيانات ما قبل الوفاة ومشروع التحقق من الرفات ومعدات إضافية لعملية الحفر والتحقق من الرفات وستكمل هذه المعدات ما كانت حكومة سويسرا قد قدمته من معدات. وعلى الرغم من فائدتها فإن هذه المشاريع لا يمكنها في حد ذاتها حل القضايا العديدة المتصلة بالمفقودين. ومن المطلوب توفير موارد إضافية وتوفر الأمن لمواقع الحفر، وإرادة سياسية محسوسة إذا ما أريد معالجة هذه القضية بفعالية.

حقوق الإنسان

٧٥ - لا يزال يتعين على السلطات اتخاذ عدد من الخطوات العملية لبيان التزامها بحماية حقوق الإنسان لأن ذلك يمثل شرطا مسبقا أساسيا لعودة المشردين ولتحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. ويشمل ذلك تغيير القوانين المتعارضة مع دستور البوسنة والهرسك الذي يتضمن الاتفاق الأوروبي بشأن حقوق الإنسان، وتحسين الأوضاع الأمنية وحرية التنقل وحماية الحق في محاكمة عادلة وكفالة سيادة القانون وإتاحة تكافؤ الفرص في الحصول على العمل والسكن والتعليم وغيرها من الخدمات العامة بما في ذلك الوثائق.

٧٦ - ودعت الهيئة التوجيهية في اجتماعها في سنترا الكيانين إلى تعديل قوانين الملكية لديهما لإزالة الحواجز الرئيسية في طريق العودة. والتوصية بأن يكون الدعم لإعادة بناء المساكن رهنا بتنفيذ هذه الخطوات. ولقد قدم مكتبي للسلطات في الكيانين مقترحا بقوانين الملكية ينبغي أن يجيزه البرلمان في كل منهما بوصفه أمرا عاجلا.

٧٧ - ولا تزال تسود حالة غير مرضية فيما يتعلق بحقوق الإنسان في كلا الكيانين. فهنالك أنباء تفيد بوقوع حالات انتهاك لحرية التنقل، وللمضايقة والعنف، وتدمير الممتلكات والتمييز على أساس العرق أو الانتماء السياسي خصوصا في جمهورية صربسكا وفي المناطق التي يشكل الكروات أغلبية فيها. وفي معظم

هذه الحالات لم تتمكن الشرطة من منع وقوع الحوادث أو التصرف بعد وقوعها، أو التعاون مع المراقبين الدوليين أو الاستجابة لدعوتهم للتدخل.

٧٨ - وأدى التدخل الدولي إلى بعض التحسن في الوضع في الآونة الأخيرة في كلتا البلدتين إلا أن التدخلات قد مضت دون أن يلتفت إليها أحد في كثير من الحالات الأخرى. فلقد رفضت سلطات غرب موستار مؤخرا طلبات لمنظمات دولية، من بينها مكتبي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بقبول دائرة أمين المظالم في الاتحاد بإعادة خمس أسر إلى مساكنها التي أبعدت منها بشكل غير قانوني في عام ١٩٩٦. ولقد فشلت شرطة بانيا لوكا في أكثر من مرة في إعادة ٣٨ أسرة من الأقليات إلى مساكنها على الرغم من تدخل الكثير من المنظمات الدولية بما في ذلك دائرة أمين مظالم حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك. ولم يكن للكثير من التدخلات لدى سلطات جمهورية صربسكا بشأن انتهاكات حقوق المقيمين من الأقليات والعائدين في تسليك غير أثر طفيف على الأوضاع هناك، ولا تزال الأحوال في استولاك ودرافار وياجيس غير مرضية.

٧٩ - وأجرت قوة عمل الشرطة الدولية تحريات مستقلة عن تورط الشرطة في انتهاكات لحقوق الإنسان وتدخلت لدى السلطات بشأن هذه الحالات التي تشمل حالات في كل من موستار، وبرتشكو ودرافار وغاجض. ولقد اتخذت بعض الإجراءات، نتيجة لذلك، في حق بعض الأفراد بما فيهم بعض رجال الشرطة وعلى الرغم من ذلك فإن مكتبي ودائرة أمين مظالم حقوق الإنسان يشعران بما يقلق لاستمرار السلطات في غرب موستار في تجاهل طلبات المجتمع الدولي بفتح تحقيق شامل وإجراءات قضائية استنادا على عريضة اتهام جديدة في حق رجال شرطة غرب موستار الثلاثة المتورطين في حادث إطلاق النار الذي وقع يوم ١٠ شباط/فبراير وأن يتم إيقاف رجلي شرطة آخرين من شرطة غرب موستار من العمل في انتظار التحقيق في تورطهم في الحادث. ولقد أجرت قوة عمل الشرطة الدولية تحقيقا في اعتداء الشرطة على أفراد أثناء احتجازهم في سراييفو، وفليكا كلادوسا، وبانيا لوكا وفي مناطق أخرى.

٨٠ - وتحسنت أوضاع حرية التنقل والعودة في بعض الأماكن، وعلى الرغم من ذلك فقد وقعت حوادث خطيرة في الفترة المشمولة بالتقرير. ففي آذار/ مارس توفي رجل صربي متأثرا بجراحه بعد أن هاجمته مجموعة من المشردين البوسنيين عندما كان في زيارة لمقبرة الأسرة في فيزوكو. وفي شهر حزيران/ يونيه عثرت شرطة جمهورية صربسكا في رودو على جثمان رجل بوسني تم الإبلاغ عنه كمفقود بعد أن ركب حافلة إلى فراي في سراييفو. ولقد تم الإبلاغ عن حالات أخرى للمضايقة والتهديد للزائرين من الأقليات والمسافرين، وشملت هذه الحالات مدن كيزلجاك وبرتشكو ودوبوي.

٨١ - وعلى الرغم من انخفاض حالات الإبلاغ عن المضايقات بسبب الدوافع السياسية أو العنف مقارنة بالفترة التي سبقت انتخابات عام ١٩٩٦ فإن مكتبي ظل يتابع عن كثب الأوضاع في الفترة التي تسبق إجراء الانتخابات البلدية. ولقد تصدى المراقبون الدوليون وخبراء لجنة الإعلام لعدة حالات لمضايقات وقعت لصحفيين يعملون في أجهزة إعلام مستقلة.

التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتعزيز سيادة القانون

التعاون مع المحكمة في قضايا الأشخاص الذين صدرت بحقهم عرائض اتهام

٨٢ - لا يزال التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يمثل جزءا رئيسيا من تنفيذ عملية السلام. ولا يزال عدم تسليم الأشخاص الذين صدرت بحقهم عرائض اتهام مسألة مثيرة لقلق بالغ، ويمثل وجودها تهديدا مستمرا لعملية السلام. وهذا ينطبق على البوسنة والهرسك، وبخاصة جمهورية صربسكا وأجزاء من الاتحاد، فضلا عن جمهورية كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٨٣ - ففي البوسنة والهرسك، ما زال إخفاق السلطات المسؤولة، ولا سيما في جمهورية صربسكا، في الوفاء بالتزاماتها القانونية بالتعاون مع المحكمة مستمرا. وقد رفضت جمهورية صربسكا أن تعتقل وتسلم الأشخاص الذين صدرت بحقهم عرائض اتهام من المحكمة، معتمدة على حكم في دستورها أبطله بوضوح دستور البوسنة والهرسك واتفاق السلام. وفي الوقت ذاته، أخفقت سلطات كروات البوسنة في اعتقال أشخاص عديدين صدرت بحقهم عرائض اتهام ويقيمون في مناطق الاتحاد التي كانت فيما سبق تحت سيطرة مجلس الدفاع الكرواتي أو يقومون بزيارتها.

٨٤ - وقد أثبت المراقبون الدوليون ووسائط الإعلام بالوثائق الأماكن التي يوجد فيها حاليا عدد من الأشخاص الذين صدرت بحقهم عرائض اتهام من المحكمة، ويعتقد أن بعضهم يتولى مناصب حكومية، بما في ذلك الشرطة وأعلنوا عن تلك الأماكن. وفي تقريري الأخير المقدم إلى الأمين العام، أشرت إلى أنه من المعتقد أن الأشخاص الذين صدرت بحقهم عرائض اتهام من المحكمة على قيد الحياة، ويتولون في بعض الحالات مناصب حكومية، مثلا في بلدية بريبيدور، وبوسانسكي ساماتش، وفوكا وفيتيز. ولا تزال هناك تقارير تتضمن استمرار نفوذ ر. كراديتش في جمهورية صربسكا.

٨٥ - ويجب أن تتخذ السلطات المسؤولة خطوات فورية لتنفيذ أوامر اعتقال الأشخاص الذي صدرت بحقهم عرائض اتهام من المحكمة وتسليم جميع هؤلاء الأشخاص إلى المحكمة. ومن الواضح أن أحكام القوانين المحلية والأحكام الدستورية التي تستخدم كذريعة لتجنب تلك الخطوات قد أبطلها دستور البوسنة والهرسك والمرفقات الأخرى لاتفاق السلام، ويجب تعديلها بناء على ذلك. ويجب ألا تتعاون السلطات أو تتساهل مع أي أشخاص بمن فيهم الأشخاص الذين صدرت بحقهم عرائض اتهام.

٨٦ - وقد أعربت الهيئة التوجيهية، في اجتماعها المعقود في سنترا، عن رغبتها في النظر في توصيات أخرى من مكتبي بشأن التدابير التي يمكن اتخاذها للتصدي لاستمرار نفوذ كراديتش في جمهورية صربسكا، وأشارت إلى اقتراحي القائل بمنع منح الأشخاص الذين يتعاونون مع الأشخاص الذي صدرت بحقهم عرائض اتهام، أو يتغاضون عن دورهم، تأشيرات سفر إلى الخارج. ويقوم مكتبي، بالتعاون مع قوة تثبيت الاستقرار والشركاء الدوليين والمحليين الآخرين، بتجميع المعلومات المطلوبة وسيقدم توصيات فيما يتعلق بقيود

السفر والتدابير الأخرى المتعلقة باستمرار نفوذ كراديتش عما قريب. ويجري أيضا تجميع معلومات إضافية عن البلديات التي تسمح للأشخاص الذي صدرت بحقهم عرائض اتهام بتولي مناصب حكومية، لتوزيعها على مؤتمر المانحين المقبل.

الامتثال لـ "قواعد الطريق"

٨٧ - أكد من جديد إعلان سنترا توقعه أن تنفذ سلطات الاتحاد وجمهورية صربسكا تنفيذا تاما التدابير المتفق عليها في روما في ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٦ (قواعد الطريق) بالامتناع عن اعتقال أو احتجاز المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب إلا في الحالات التي قامت فيها المحكمة بمراجعة الملفات وعثرت فيها على أدلة كافية طبقا للمعايير الدولية.

٨٨ - وقد اتخذ الاتحاد خطوات هامة لتنفيذ "قواعد الطريق" خلال عام ١٩٩٧. وتدرك وزارة العدل في الاتحاد على ما يبدو الالتزامات التي فرضتها "قواعد الطريق" وهي مستعدة للعمل على تنفيذ "قواعد الطريق". بيد أنه لا تزال هناك حالات عديدة تنتهك فيها تلك القواعد باستمرار، ولا سيما في بيهاتش، التي يحتجز فيها حاليا ما لا يقل عن ٦ أشخاص انتهاكا لـ "قواعد الطريق". وبالرغم من أن سلطات جمهورية صربسكا لا تزال تعلن عن رغبتها في الامتثال لـ "قواعد الطريق"، لم تُقدم إلى المحكمة سوى ثلاث قضايا. والمحاكمة الغيابية للرئيس علي عزت بيغوفيتش مستمرة في محكمة بانيا لوكا، بالرغم من أن المحكمة الدولية لم تجد أدلة كافية في تلك القضية.

٨٩ - وبالرغم من أنه جرت اعتقالات قليلة تمثل انتهاكا لـ "قواعد الطريق" في الكيانين في الأشهر الستة الماضية، فإن المقياس الحقيقي لإخفاق الكيانين في تنفيذ القواعد تنفيذا كاملا لا يكمن في عدد الاعتقالات الفعلية بل في الآثار الهامة التي يرتبها التهديد بالاعتقال على حرية الانتقال. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت السلطات المحلية في كلا الكيانين بصورة متكررة إلى "قوائم المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب" لمنع العودة والزيارات. وهذه القوائم لا تتفق برمتها مع عملية "قواعد الطريق".

٩٠ - وقد طلبت إلى كلا الكيانين إطلاق سراح جميع الأشخاص المحتجزين انتهاكا لـ "قواعد الطريق" وتقديم ملفات جميع المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب إلى لاهاي. وقد وافق وزيرا العدل في الكيانين على اصدار تعليمات إلى جميع السلطات المختصة تبلغها بالتزاماتها بموجب القواعد. وسيواصل مكتبي حث السلطات على الامتثال للقواعد، وسيتدخل في الحالات التي تنتهك فيها تلك القواعد وسينسق رصد القضايا والمحاكمات المتعلقة بجرائم الحرب.

٩١ - ومن الأهمية بنفس القدر ضرورة تزويد المحكمة بالموارد التي تحتاجها لكي تفي بالتزامها بتنفيذ إجراءات "قواعد الطريق" في الوقت المناسب ولكي ترصد إقامة الدعاوى والمحاكمات في المحاكم الوطنية.

التدابير الأخرى لسيادة القانون

٩٢ - يجب ادخال القائمة الطويلة لالتزامات حقوق الإنسان التي تشكل جزءا من الدستور في القانون من خلال اعتماد تشريع تنفيذي وعن طريق استعراض القوانين السارية لتحديد مدى مواءمتها للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وعلى الأخص للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد شكل الاتحاد الآن فريق خبراء لإصلاح قانونه الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية؛ ويجب أن تضطلع جمهورية صربسكا بهذه العملية بسرعة وبإشراك المؤسسات الدولية، بما فيها مجلس أوروبا.

٩٣ - ويجب أيضا أن تبذل السلطات جهودا أكبر لإبلاغ الجمهور بحقوقه وبالإطار القانوني الذي وضع لحماية تلك الحقوق. وسيواصل مكتبي الدعوة إلى الإسراع بإصلاح نظام العدالة الجنائية في الكيانين وحماية حقوق الأشخاص الذين يقعون ضحية نواحي القصور الحالية في تلك القوانين. وسنواصل أيضا العمل مع سلطات الاتحاد وسلطات جمهورية صربسكا لوضع آليات وإجراءات للتعاون القضائي بين الكيانين.

الإصلاح والتعمير الاقتصادي

٩٤ - أعيد تشكيل الإدارة الاقتصادية في مكتبي بغية تحسين التنسيق مع وكالات التنفيذ الرئيسية والمؤسسات المالية الدولية. فجرى التعاقد مع متخصص في شؤون المصرفية والمالية لدعم تطوير أعمال القطاع الخاص. وبالإضافة إلى هذا، أدخل تحسين على قدرة الإدارة في تجهيز البيانات. وقد طلبتُ من صندوق النقد الدولي والجماعة الأوروبية والحكومة الألمانية الاستمرار في إعارة الاقتصاديين إلى مكتبي. وسأنظر مرة أخرى في هيكل الإدارة الاقتصادية.

٩٥ - وفي الربع الثاني من عام ١٩٩٧، وقّع مع سلطات البوسنة والهرسك ١١ اتفاق منحة بشأن مشاريع التعمير. والآن وقد ووفق على مجموعة تدابير البداية السريعة، فإنني أتوقع أن يقر مجلس البنك الدولي في الأسابيع القادمة ٥ مشاريع تبلغ تكاليفها الإجمالية ٣٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ولما كانت الموارد التي التـُزم بها في مؤتمر المانحين لعام ١٩٩٦ قد أوشكت أن تنضب، لا يمكن إرجاء مؤتمر المانحين لعام ١٩٩٧ أكثر من هذا بدون أن يكون لذلك أثر سيئ في عملية التعمير - وفي ثقة مستثمري القطاع الخاص التي تعقد عليها الآمال في إنعاش اقتصادي مستدام. وفيما يتعلق بتوازن الموارد بين الاتحاد والجمهورية الصربية (جمهورية صربسكا) بدأ ظهور بعض التوافق في الآراء حول القسمة بنسبة ٧٠/٣٠.

٩٦ - وقد تم إنشاء الإطار القانوني الأدنى اللازم لاقتصاد متكامل صالح للبقاء في البوسنة والهرسك، وذلك باعتماد البرلمان مجموعة تدابير البداية السريعة. والمفاوضات جارية بشأن برنامج اقتصادي يمكن دعمه ببرنامج احتياطي من صندوق النقد الدولي. وإنني على يقين من أنها ستنتهي في الوقت المناسب لتسهيل عقد مؤتمر المانحين في تموز/يوليه.

٩٧ - وما برحت الهياكل الأساسية تشكل محورا لجهود التعمير، مع التأكيد الشديد على توليد العمالة. ففي الربع الثاني، وقع على حوالي ٧٥ عقدا جديدا. وحتى نهاية حزيران/يونيه، أدار البنك الدولي ٣٤٠ ١ عقدا. وتزيد التقديرات بالنسبة لجميع المانحين على ٥٠٠ ٢، بقيمة عقود إجمالية تبلغ ١ بليون دولار تقريبا. بيد أنه لا تزال هناك ثغرات تمويل هامة في جميع القطاعات الرئيسية. وما برحت أيضا القيود السياسية المفروضة على أرض الواقع تعيق تنفيذ المشاريع في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية والسكك الحديدية. بيد أن تعاظم الضغط الدولي على الجانب البوسني للانضمام إلى مذكرة المبادئ المتفق عليها في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية أخذ يعطي بعض النتائج. وهذا ما سيفتح الطريق أمام مشروع قطاعي رئيسي من مشاريع المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير. ومن الواضح أن السياسات القطاعية المجدية لا بد أن تبقى شرطا بالنسبة لتمويل المانحين في قطاع السكك الحديدية أيضا.

٩٨ - وفيما يتعلق بمنطقة برتشكو، صمم المشرف برنامجا لعودة اللاجئين كما هيأ من أجل مؤتمر المانحين تقديرا للنفقات الدنيا اللازمة لاستقرار الاقتصاد المحلي. وسيكون الالتزام بالأموال المناسبة في مؤتمر المانحين، ودفعها بسرعة، أمرا حساسا بالنسبة لتحقيق أهداف المجتمع الدولي.

٩٩ - وما برحت العودة المتوقعة لأعداد كبيرة من اللاجئين من البلدان المضيفة في أوروبا تمثل تحديا كبيرا لعام ١٩٩٧. وقد قدمت فرقة العمل المعنية بالتعمير وعودة اللاجئين، التي يرأسها مكتبي، في نيسان/أبريل ١٩٩٧ وثيقة توافق آراء بشأن النهج السياسي والقانوني والاقتصادي إزاء عودة اللاجئين، وذلك بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ والجماعة الأوروبية؛ والبنك الدولي؛ وفريق الإدارة الدولية، ولجنة المطالبات العقارية للاجئين والنازحين، وممثلي فرقة العمل الاقتصادية. وفيما يتعلق بقيود التمويل، أشار مكتبي إلى الحاجة إلى تمويل القروض على أساس تغطية التكاليف. وتلبية لذلك، يعمل مصرف التنمية الألماني (KFW) والجماعة الأوروبية معا على وضع مشروع عملي يتوقع أن يصبح جاهزا للعمل في مطلع الربع الثالث.

الطيران المدني

١٠٠ - ما زال التقدم في ميدان الطيران المدني متفاوت النتائج. إذ ما برح عدد شركات الطيران المدنية العاملة في سراييفو في ارتفاع، كما أدى طلب التحليق العابر في المجال الجوي للبوسنة والهرسك إلى موافقة قوة تثبيت الاستقرار (SFOR) على زيادة التحليق حتى ١٠ طائرات في الساعة. وهذا ما حسن تحسينا كبيرا المكاسب المحتملة للدولة من هذا النشاط. ورغم الجهود الكبيرة التي يبذلها مكتبي وقوة تثبيت الاستقرار لم يوقع بعد على مذكرات التفاهم المتعلقة بفتح مطارات موستار وبانيا لوكا وتوزلا الإضافية.

١٠١ - ويؤكد إعلان سنترا على إحراز مزيد من التقدم في إعادة إنشاء هيئة الطيران المدني ويفيد بأنه إذا لم تصبح هذه الهيئة جاهزة العمل في تموز/يوليه فإنه سيوصى بأن تكف سلطات الطيران الدولية عن

التعاون مع الهيئة القائمة. وقد قدم مكتبي إلى كلا الكيانين في أيار/ مايو مشروع مقترح لإعادة إنشاء الهيئة، بيد أن هذا لم يسفر عن اتفاق على موقف. وقد سافر وفد مشترك من مجلس الوزراء إلى بروكسل في ١٣ أيار/ مايو وتم الاتفاق رسميا على أن تقوم المنظمة الأوروبية لسلامة الملاحة الجوية بجبي رسوم التحليق بالنيابة عن البوسنة والهرسك. كما قامت المنظمة المذكورة بالتوسط في التوصل إلى اتفاق مؤقت بين البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا بشأن عقد اتفاقات مؤقتة لجبي الرسوم.

إزالة الألغام

١٠٢ - على الرغم من إنشاء اللجنة الحكومية لإزالة الألغام، فهي لا تزال في انتظار التمويل والموارد اللازمة للاضطلاع بمهمتها. وعدم إحراز التقدم هذا ما برح يعيق إنشاء برنامج منسق فعال لإزالة الألغام. وما برحت قوة تثبيت الاستقرار تشجع القوات المسلحة لكلا الكيانين على إزالة الألغام، وبدرجات متفاوتة من النجاح. فنشاط VRS مقصور على منطقة بانيا لوكا، كما علقت مؤخرا عناصر مجلس الدفاع الكرواتي في الجيش الاتحادي أعمال إزالة الألغام بعد فقدان ٤ أفراد، وتصر على أنها بحاجة إلى معدات جديدة بيد أنها تفضل أن تقوم بهذه المهمة وكالة مدنية متخصصة، في حين تقوم العناصر البوسنية في الجيش الاتحادي بعمليات محدودة لإزالة الألغام. ويبقى النجاح في إزالة الألغام جوهريا بالنسبة للتعمير والتنمية الاقتصادية في البوسنة والهرسك، وسيواصل مكتبي رصد ذلك عن كثب.

تثبيت الاستقرار الإقليمي

١٠٣ - يجري تنفيذ الاتفاق المتعلق بتدابير بناء الثقة والأمن في البوسنة والهرسك بشكل مرض. فقد نُظمت عمليات تفتيش وتبادل وحلقات دراسية بيد أنها لم تلق الدعم الكامل دائما. فاستمرار الجهود والتعاون من جانب قوة تثبيت الاستقرار حيوي بالنسبة لإحراز تقدم في هذه العملية. وأنا أؤيد كل التأييد استراتيجية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى إقناع الأطراف بأن التنفيذ الكامل للمادة الثانية من الاتفاق المذكور أعلاه يخدم مصلحتها جميعا، كما أرحب كل الترحيب بمبادرة إنشاء أفرقة عمل معنية بتبادل المعلومات العسكرية ومرافق الصناعة الحربية واتفاق الأجواء المفتوحة.

١٠٤ - ويؤكد إعلان سنترا الحاجة إلى مضاعفة جميع الأطراف جهودها للحد من الأسلحة، كما يعرب عن قلقه بشأن تقاعس الجمهورية الصربية عن تنفيذ التزاماتها كاملة بشأن التخفيض وتقاعس الاتحاد عن تقديم الخطة اللازمة لهذا الغرض. وما برح الإبلاغ الناقص في إعلانات المعدات يثير القلق. والحاجة تدعو إلى الدعم الكامل من المجتمع الدولي إن كان للتخفيضات المطلوبة أن تتم قبل الموعد النهائي وهو ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، كما أن تجديد الشعور بالالتزام من جانب الأطراف سيكون جوهريا لضمان هذا الاندفاع عندما تنتقل رئاسة اللجنة الاستشارية دون الإقليمية من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى الأطراف في كانون الأول/ ديسمبر.

رابعا - التعاون مع قوة تثبيت الاستقرار

١٠٥ - في وجود قوة تثبيت الاستقرار ضمان لأن تحقق الأطراف أهدافها من خلال الوسائل السلمية السياسية، وأنا أرى حاجة إلى الاستمرار في هذا؛ وأتمتع أنا وموظفي، بعلاقة وثيقة مفيدة جدا مع كل من قوة تثبيت الاستقرار والمقر الأعلى للقوى المتحالفة، أوروبا، وحلف منظمة شمال الأطلسي.

١٠٦ - والدعم الذي تقدمه قوة تثبيت الاستقرار للتنفيذ المدني، فضلا عن مهمتها الأساسية، هو عنصر جوهري في إحراز التقدم المستمر. وإنني أرحب ببدء المداولة بشأن انتقال قوة تثبيت الاستقرار من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة من العملية، وبالأثر الذي سيترتب على هذا التعديل في دعم التنفيذ المدني. كما ستتطلب الأنشطة التي سيضطلع بها في الأشهر القادمة، مثل الانتخابات المحلية وعملية إعادة اللاجئين وقرارات التحكيم في بريتشكو، إلى الدعم الكامل من قوة تثبيت الاستقرار.
